

بوتني الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد  
أوتى خيرا كثيرا وما يذكر إلا أولو الألباب

# المحكمة

١٣١٥

فيشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبهون أحسنه  
أولئك الذين هداهم الله وأولئك هم أولو الألباب

قال عليه الصلاة والسلام : ان للاسلام صوى و « متراء كمنار الطريق »

مصر ٣٥ شعبان ١٣٣٣ — ٢٠ السرطان (ص ١) ١٢٩٣ هـ ١٣ يوليو ١٩١٥

## أصول الفقه عند الظاهرية

وهي المسائل التي جعلها الامام أبو محمد علي بن حزم مقدمة لكتابه ( المحلى )  
وعناوين المسائل من زيادة المنار

٢

### أفعال النبي (ص)

﴿ مسألة ﴾ وأفعال النبي (ص) ليست فرضا إلا ما كان منها بياناً  
لامر فهو حينئذ أمر، لكن الاتساع به عليه السلام فيها حسن . برهان  
ذلك هذا الخبر الذي ذكرنا آنفاً من أنه لا يلزمنا شيء إلا ما أمرنا به  
أو نهانا عنه ، وأن ما سكت عنه فهو ساقط عنا . قال الله عز وجل ( لقد

كان لكم في رسول الله أسوة حسنة )  
شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا

﴿ مسألة ﴾ ولا يحل لنا اتباع شريعة نبي قبل نبينا عليه السلام .  
قال الله عز وجل ( لِكُلِّ جَمَلَانَا مِنْكُمْ شِرْعَةٌ وَمِنْهَا جَا ) حدثنا أحمد بن  
محمد بن الجسور ، نا وهب بن مرة ، نا محمد بن وضاح ، نا أبو بكر بن  
أبي شيبة ، نا هشيم ، نا بشر ، نا يزيد الفقير : أخبرني جابر بن عبد الله  
أن رسول الله ( ص ) قال « أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي : نصرتُ  
بالرَّعب مسيرة شهر ، وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا ، فأما رجل  
من أمتي ادركته الصلاة فليصل ، وأحلت لي الغنائم ولم تحل لأحد قبلي ،  
وأعطيت الشفاعة . وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس  
عامة » — فإذا صح أن الانبياء عليهم السلام كلهم لم يبعث أحد منهم الا  
إلى قومه خاصة ، فقد صح أن شرائعهم لم تلزم الا من بعثوا اليه فقط ،  
وإذ لم يبعثوا الينا ، فلم يخاطبونا قط بشيء ، ولا أمرونا ولا نهونا ، ولو  
أمرونا ونهونا وخاطبونا لما كان لنبينا عليه السلام فضيلة عليهم في هذا  
الباب . ومن قال بهذا فقد كذب هذا الحديث وأبطل هذه الفضيلة التي  
خصنا الله تعالى بها

— فان صح أنهم عليهم السلام لم يخاطبونا بشيء ، فقد صح يقينا ان

شرائعهم لا تلزمنا اصلا ، وبالله تعالى التوفيق

تحريم التقليد

﴿ مسألة ﴾ ولا يحل لأحد ان يقلد احدا لا حيا ولا ميتا ، وعلى

كل احد من الناس الاجتهاد حسب طاقته . فمن سأل عن دينه فأما يريد

معرفة ما أزمه الله عز وجل في هذا الدين . ففرض عليه ان كان أجهل  
البرية أن يسأل عن أعلم أهل بلده بالدين الذي جاء به رسول الله (ص)  
فإذا دل عليه سأله ، فإذا افتاه قال له : هكذا قال الله ورسوله ؟ فإن قال  
له نعم ، أخذ بذلك وعمل به أبدا ، وان قال له هذا رأيي أو هذا قياس ،  
أو هذا قول فلان ، وذكر له صاحباً أو تابعاً أو فقيهاً قديماً أو حديثاً ، أو  
سكت أو انتهره ، أو قال له لا ادري ، فلا يحل له ان يأخذ بقوله . ولكن  
يسأل غيره . وبرهان ذلك قوله عز وجل ( يا ايها الذين آمنوا اطيعوا  
الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم )<sup>(١)</sup> فلم يأمر عز وجل قط  
بطاعة بعض أولي الامر ، فمن قلد عالماً أو جماعة علماء فلم يطع الله  
تعالى ولا رسوله (ص) ولا أولي الامر واذالم يردا إلى ما ذكرنا فقد  
خالف امر الله عز وجل ، ولم يأمر الله عز وجل قط بطاعة بعض أولي الامر  
دون بعض

فان قيل فان الله تعالى قال ( فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون )  
وقال تعالى ( ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم ) قلنا  
نعم ولم يأمر الله عز وجل ان نقبل من النافر للتمقه في الدين رأيه ، ولا ان  
يطاع أهل الذكر في رأيهم ، ولا في دين يشرعونه لم يأذن به الله عز وجل ،  
وانما أمر تعالى أن نسأل أهل الذكر عما لانعلم من الذكر الوارد من عند الله  
تعالى فقط ، لا عما قاله<sup>(٢)</sup> من لاسمع له ولا طاعة ، وانما أمر تعالى بقبول

(١) في الاصل : واطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم (٢) في الاصل

عن من قاله

ندارة النافر للتفقه في الدين فيما تفقه فيه من دين الله تعالى الذي أتى به رسوله  
(ص) لا في دين لم يشرعه الله عز وجل

ومن ادعى وجوب تقليد المأمي للمفتي فقد ادعى الباطل ، وقال  
قولا لم يأت به قط نص قرآن ولا سنة ، ولا إجماع ولا قياس ، وما كان  
هكذا فهو باطل لأنه قول بلا دليل ، بل البرهان قد جاء بإبطاله ، قال الله  
تعالى ذاماً لقوم ( انا أطمنا سادتنا وكبراءنا فأضلونا السبيلا )

والاجتهاد انما معناه بلوغ الجهد في طلب دين الله تعالى الذي أوجبه على  
عباده ، وبالضرورة يدري كل ذي حس سليم ان المسلم لا يكون مسلماً  
الا حتى يقر بأن الله تعالى إلهه لا إله له غيره ، وان محمداً رسول الله (ص)  
فهذا الدين اليه والى غيره ، فاذا شك في هذا ففرض عليه ان يسأل اذا  
سمع فتياً: أهذا هو حكم الله تعالى وحكم رسوله؟ وهذا لا يجوز عنه من  
يدري بالاسلام ولو أنه كما جلب من (قورقو) وبالله تعالى التوفيق

#### استفتاء أهل الحديث لا الرأي

﴿ مسألة ﴾ وان قيل له اذا سأل عن أعلم بلده في الدين : هذا  
صاحب حديث عن رسول الله (ص) وهذا صاحب رأي وقياس ، فليسأل  
صاحب الحديث ، ولا يحل له ان يسأل صاحب الرأي أصلاً . وبرهان  
ذلك قول الله تعالى ( اليوم أكملت لكم دينكم ) وقوله تعالى ( لتبين  
للناس ما نزل اليهم ) فهذا هو الدين لا دين سوى ذلك . والرأي والقياس  
ظن والظن باطل

حدثنا احمد بن محمد بن الجسور ، نا احمد بن سعيد ، نا ابن وضاح ،  
نا يحيى بن يحيى ، نا مالك عن أبي الزناد عن الاعرج عن أبي هريرة ان

رسول الله (ص) قال «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث»  
 حدثنا يونس بن عبد الله ، نا يحيى بن مالك بن عائذ ، نا أبو عبد الله  
 ابن أبي حنيفة ، نا أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي ، نا يوسف  
 ابن يزيد القراطيسي ، نا سعيد بن منصور ، نا جرير بن عبد الحميد عن  
 المغيرة بن مقسم عن الشعبي قال « السنة لم توضع بالمقاييس » حدثنا محمد  
 ابن سعيد بن ثبات (?) نا اسماعيل بن اسحق البصري ، نا أحمد بن سعيد بن  
 حزم ، نا محمد بن ابراهيم بن حمون الحجازي ، نا عبد الله بن أحمد بن حنبل  
 قال : سمعت أبي يقول « الحديث الضعيف أحب إلينا من الرأي »<sup>(١)</sup> حدثنا  
 همام بن أحمد ، نا عباس ابن أصبغ ، نا محمد بن عبد الملك بن اعين ، نا عبد الله  
 ابن أحمد بن حنبل ، قال سألت ابي عن الرجل يكون يبلا لا يجد فيه الا  
 صاحب حديث لا يعرف صحيحه من سقيم وأصحاب رأي فتنزل به  
 النازلة : من يسأل ؟ فقال ابي : يسأل صاحب الحديث ولا يسأل أصحاب  
 الرأي . ضعيف الحديث أقوى من رأي أبي حنيفة

### رفع الخطأ والنسيان

﴿ مسألة ﴾ ولا حكم للخطأ ولا للنسيان الا حيث جاء في القرآن  
 أو السنة لهما حكم قال تعالى ( وليس عليكم جناح فيما أخطأتم به ولكن  
 ما عمدت قلوبكم ) وقال تعالى ( ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا او أخطأنا )

### إنما التكليف بالاستطاعة

﴿ مسألة ﴾ وكل فرض كأنه الله تعالى الانسان فان قدر عليه لزمه ،  
 وان عجز عن جميعه سقط عنه ، وان قوي على بعضه وعجز عن بعضه

(١) الحديث الضعيف عند أحمد هو الحسن عند الجمهور

سقط عنه ما عجز عنه ولزمه ما قدر عليه منه سواء كان أقله أو أكثره .  
برهان ذلك قول الله تعالى ( لا يكاف الله نفسا الا وسهما ) وقول رسول  
الله ( ص ) « اذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » وقد ذكرناه قبل  
باسناده وباللغة تعالى التوفيق

### لا يقدم الموقت على وقته

﴿ مسألة ﴾ ولا يجوز ان يعمل احد شيئا من الدين موقتا بوقت  
قبل وقته ، فان كان موقتا الأول من وقته والآخر من وقته لم يجوز ان يعمل  
لا قبل وقته ولا بعد وقته ، لقول الله عز وجل ( ومن يتعد حدود الله فقد  
ظلم نفسه ) وقال تعالى ( تلك حدود الله فلا تعتدوها ) والاقوات حدود  
فن تعدى بالعمل وقته الذي حده الله تعالى له ، فقد تعدى حدود الله (١)  
— حدثنا عبد الله بن يوسف ، نا أحمد بن فتح ، نا عبد الوهاب بن عيسى

(١) الحدود المكانية أولى بهذا الحكم من الحدود الزمانية كما وقيت الحج ،  
وقد عبر عنها في الأحاديث بمادة الحد كما في حديث ابن عمر في البخاري « ان رسول  
الله ( ص ) حد لأهل نجد قرنا » وقد مضى عمل النبي ( ص ) وأصحابه على ذلك  
فيصدق على مخالفة الحديث الآتي « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » وقد  
أنكر عثمان على من أحرم من خراسان ، وأنكر مالك على من أراد الاحرام من  
مسجد الرسول بالمدينة وقال له : أخشى عليك الفتنة . وحديث أم سلمة في  
الاهلال من المسجد الأقصى لا يصح . وما روي في تفسير انعام الحج والعمرة « أن  
تحرم من دويرة أهلك » فعناه أن تنوي الحج منها كما يفسره ما روي عن ابن عباس  
وغيره من قوله « أن تحرم من دويرة أهلك لا تريد الا الحج والعمرة ، ونهل من  
الميقات ، ليس أن تخرج لتجارة ولا حاجة حتى اذا كنت قريبا من مكة قلت  
لو حججت أو اعتمرت ! وذلك يحزى ولكن التمام أن تخرج له لا لغيره »  
وبهذا تتفق هذه الرواية مع تفسير الجمهور وظواهر النصوص والسنة العملية .

نا أحمد بن محمد ، نا أحمد بن علي ، نا مسلم بن الحجاج ، نا اسحق ابن ابراهيم - هو ابن راهويه - عن ابي عامر العقدي ، نا عبد الله بن جعفر الزهري ، عن سعيد بن ابراهيم بن عبد الرحمن بن عوف ، قال سألت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق قال : أخبرني عائشة أن رسول الله (ص) قال « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌ »

(قال علي) ومن أمره الله تعالى أن يعمل عملاً في وقت سماه له فعمله في غير ذلك الوقت إما قبل الوقت وإما بعد الوقت ، فقد عمل عملاً ليس عليه أمر الله تعالى وأمر رسوله (ص) فهو مردود باطل غير مقبول ، وهو غير العمل الذي أمر به

فان جاء نص بأنه مجزي في وقت آخر فهو وقته أيضاً حينئذ ، وانما الذي لا يكون وقتاً للعمل فهو ما لا نص فيه وباللغة تعالى التوفيق

المجتهد المخطئ خير من المقلد المصيب

﴿ مسألة ﴾ والمجتهد المخطئ افضل عند الله من المقلد المصيب . هذا في اهل الاسلام خاصة . واما غير اهل الاسلام فلا عذر للمجتهد المستدل ولا للمقلد . وكلاهما هالك . برهان هذا ما ذكرناه آنفاً باسناده من قول رسول الله (ص) « اذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر » وذنم الله تعالى التقليد جملة ، فالقلد عاص والمجتهد مأجور

وليس من اتبع رسول الله (ص) مقلداً لانه فعل ما أمره الله تعالى به ، وانما المقلد من اتبع دون رسول الله (ص) لانه فعل ما لم يأمره الله تعالى به . وأما غير اهل الاسلام فان الله تعالى يقول ( ومن يتبع غير الاسلام ديناً فان يُقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين )

الحق واحد لا يتعدد

﴿مسألة﴾ والحق من الأقوال في واحد منها وسائرها خطأ وبالله تعالى التوفيق. قال الله تعالى (فإذا بعد الحق إلا الضلال) وقال تعالى (ولو كان عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا) ودم تعالى الاختلاف فقال (ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا) وقال تعالى (ولا تنازعوا) وقال تعالى (تبياناً لكل شيء) فصحح أن الحق في الأقوال هو ما حكم الله تعالى به فيه، وهو واحد لا يختلف، وإن اختلف ما لم يكن من عند الله تعالى، ومن ادعى أن الأقوال كلها حق، وأن كل مجتهد مصيب، فقد قال قولاً لم يأت به قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا مقول

وما كان هكذا فهو باطل ويبطله أيضا قول رسول الله (ص) «إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر» فنص عليه السلام أن المجتهد قد يخطئ ومن قال إن الناس لم يكفوا إلا اجتهدهم فقد أخطأ، بل ما كلفوا إلا إصابة ما أمر الله تعالى به، قال الله تعالى (اتبعوا ما أنزل إليكم من ربكم ولا تتبعوا من دونه أولياء) فافترض عز وجل اتباع ما أنزل إلينا وأن لا تتبع غيره، وألا نعدى حدوده

وإنما أجر المجتهد المخطئ أجر واحد على نيته في طلب الحق فقط، ولم يأنم إذ حرم الإصابة. فلو أصاب الحق أجر آخر، كما قال عليه السلام إنه إذا أصاب أجر آخر، ثانياً. حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد، نا إبراهيم بن أحمد، نا الضريبي، نا البخاري، نا عبد الله بن يزيد المقرئ، نا حيون بن شريح، نا يزيد بن عبد الله بن الهادي، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث عن بشر بن سعيد عن أبي قيس مولى عمرو

ابن العاص عن عمرو بن العاص انه سمع رسول الله (ص) يقول « اذا حكم الحاكم فاجتهد ثم اصاب فله اجران ، واذا حكم فاجتهد فأخطأ فله اجر » ولا يحل الحكم بالظن اصلاً لقول الله عز وجل ( ان يتبعون الا الظن وان الظن لا يغني من الحق شيئاً ) وقول رسول الله (ص) « اياكم والظن فان الظن ا كذب الحديث » وباللّٰه تعالى التوفيق اه

## المقارنة بين اللغة المصرية القديمة واللغة العربية\*

٣

نص وترجمة الوصفة الطبية المدرجة في القرطاس الطبي المحفوظ بمتحف برلين . وهي التاسعة والتسعون بعد المائة . وكانت كتابة هذا القرطاس في زمن العائلة التاسعة عشرة واسم الوصفة الطبية بلسانهم « بخر »<sup>(١)</sup>  
لمائة<sup>(٢)</sup> تمشؤ الست لا تمشؤ<sup>(٣)</sup>

(\*) لأحمد كمال بك أمين المتحف المصري  
(١) البخر مقلوب الخبر بالضم أي الاختبار بالتجربة ونحوها .  
(٢) المائة اللمحة . فالهمزة مقلوبة عن الحاء وهذا القلب معهود في اللغتين العربية والمصرية . وقد ورد في العربية لمائة ولحة بمعنى واحد ، بل هو فعل واحد (٣) هو من المشاء بالفتح وهو بالعربية النماء ومنه الماشية . قال في لسان العرب : وأصل المشاء النماء والكثرة والتناسل . ولكن فعله بالعربية يأتي يقال مشت إبل بني فلان تمشي مشاء إذا كثرت . والمصريون همزوا الفعل وقد اختلف علماء اللغة العربية في إطلاق لفظ الست على المرأة فقيل إنه مأخوذ من الجهات الست كما قال البهاء زهير : =